مقاربة الاتحاد الأوروبي في تدبير الأزمة في الساحل الأفريقي.

The European Union's Approach to manage the crisis in the Sahel

تاريخ الاستلام: 2020/02/12؛ **تاريخ القبول:** 2021/02/15

ملخص

عرفت منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا عدة تطورات ومستجدات أمنية عبر فترات زمنية مختلفة، وهو ما جعلها من الفضاءات بالغة الأهمية والتعقيد، وقد اكتسبت هذا القدر من الأهمية الأمنية لأسباب وعناصر متنوعة ومتداخلة جعلتها تخضع لإعادة التقويم وإمكانية إعادة البناء. ويبدو أن إدراكات صناع القرار في أوروبا لطبيعة التهديدات القادمة من الجنوب والمشكلات المترتبة عن الوضع في الساحل الإفريقي، جعلت الاتحاد الأوروبي يُعيد ترتيباته الأمنية في حدود جواره وفي محيط دوائره الإستراتيجية التي تطال تأثيراتها وتداعياتها الأمن الأوروبي واستقراره حسبهم. وتعتبر منطقة الساحل الأفريقي من المناطق الحيوية والإستراتيجية بالنسبة للاتحاد الأوروبي عموما وفرنسا على وجه الخصوص، ما جعلها تتبنى مجموعة من الترتيبات والسياسات لاحتواء وتدبير الأوضاع في المنطقة، ومنها سياسة الجوار الأوروبي التي أرادها الاتحاد خطوة لإعادة خارطة الترتيبات الأمنية بآليات تباينت في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية-الثقافية والسياسية.

الكلمات المفتاحية: سياسة الجوار، المقاربة الأوروبية، الأزمة في الساحل الأفريقي.

1 د. كبابي صليحة

2 زهرة جريدي

1 كلية العلوم اليسياسية، جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة 3، الجزائر.

2 كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1، الجزائر.

Abstract

The Sahel region in Africa has been exposed to several developments and security updates across different time periods, making it as a very important and complex space with a high acquired degree of security importance; because of various and overlapping reasons and elements that have made it a subject for eventual re-evaluation and possible rebuilding. However, it appears that the decision makers' perceptions in Europe about threats coming from the south and the problems posed by the situation on the Sahel- region, push the European Union to reorder its security arrangements within its Neighboring borders. These are the arrangements that have resulted in a set of policies which has been known as the European Neighborhood Policy that aims to contain security threats, with a new map of security arrangements with different dimensions: economic, social, cultural and political.

Keywords: neighborhood policy, European approach, Crisis on the African Coast.

Résumé

La région sahélo-saharienne en Afrique a connu plusieurs développements sécuritaires et ce durant des périodes différentes ; ce qui en a fait d'elle un espace extrêmement important et complexe, du a des raisons multiples et a des facteurs divers. Cependant, il semble que la perception des décideurs européens de la nature des menaces venant du sud et des problèmes liés à la situation sur la côte africaine ; a conduit l'Union européenne à rétablir ses dispositifs de sécurité dans son voisinage et à proximité de ses cercles stratégiques dont les impacts et les répercussions affectent -selon eux- la sécurité et la stabilité européennes.

La région du Sahel africain est considérée comme un espace vital et stratégique pour l'Union européenne en général et la France en particulier, ce qui l'a obligée à adopter un ensemble de dispositions et de politiques pour mieux gérer la crise dans la région, y compris la politique européenne de voisinage, dont l'Union voudrait que ce soit une étape pour repenser l'agenda européen de sécurité avec des mécanismes a plusieurs dimensions : économiques, socio-culturelles et politique.

Mots clés: UE, Sahel, politique de voisinage, sécurité.

* Corresponding author, e-mail: saliha.kebbabi@univ-constantine3.dz

© جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1، الجزائر 2021.

مقدمة:

عرفت منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا عدة تطورات ومستجدات عبر فترات زمنية مختلفة وهو ما جعلها من الفضاءات بالغة الأهمية والتعقيد. وقد اكتسبت هذا القدر من الأهمية الأمنية لأسباب وعناصر متنوعة ومتداخلة جعلتها تخضع لإعادة التقويم وإمكانية إعادة البناء، ويبدو أن إدراكات صناع القرار في أوروبا عامة والمتوسطية منها بصفة خاصة لطبيعة التهديدات القادمة من الجنوب والمشكلات المترتبة عن الوضع في الساحل الإفريقي، جعلت الاتحاد الأوروبي يعيد بناء ترتيباته الأمنية في حدود جواره وفي محيط دوائره الإستراتيجية والتي تطال تأثيراتها أوروبا، ومنها منطقة الساحل الأفريقي. وهي الترتيبات التي انبثقت عنها مجموعة من السياسات عرفت آخرها بـــــ سياسة الجوار الأوروبي التي مثلت محاولة لاحتواء الأخطار الأمنية بآليات تباينت بين في أبعادها الاقتصادية، والاجتماعية– الثقافية والسياسية.

ظهرت بعد انتهاء الحرب الباردة مجموعة من التهديدات الأمنية التي كان لها أثر في تدهور الوضع الأمني الدولي عموما، ومنطقة الساحل الأفريقي بصفة خاصة، ومنها: الإرهاب، والجريمة المنظمة العابرة للحدود والهجرة غير الشرعية، وتجارة الأسلحة والمخدرات، وتجارة البشر وغيرها من المخاطر التي تجاوزت حدود الدول وقدراتها في التعامل مع الأسباب والنتائج على الأفراد والمجتمعات. فإلى جانب الوضع الإنساني المخيف والمتدهور الذي تشهده منطقة الساحل الأفريقي، تعددت التوترات والنزاعات الداخلية التي تعود في الأصل إلى طبيعة البيئة الداخلية للمنطقة وخصوصياتها: كالفشل السياسي وعدم تجانس التركيبة المجتمعية والتعددية الإثنية وغيرها. وما يزيد من تعقد الوضع القائم هو عجز هذه الدول عن التصدي لهذه التوترات والأزمات، ما أدى إلى فتح المجال للتدخلات الخارجية والقوى المتنافسة عليها لتحقيق مصالحها ودعم نفوذها، خاصة بعد تأكيد الدراسات الأمريكية إمكانية تحول منطقة الساحل الإفريقي إلى منافس جديد وبامتياز للدول النفطية الخليجية، واكتشاف مواقع نفطية هامة في كل من دولتي تشاد ومالي. الشيء الذي جعل الاتحاد الأوروبي يعمل جاهدا لوضع إستراتيجية من اجل التدخل في تدبير الأزمات بالمنطقة وفق ما ينسجم وأهدافه في تحقيق أكبر قدر من المكاسب المطلقة وبأقل التكاليف.

على هذا الأساس يمكن لنا التساؤل عن **طبيعة وحجم الإسهامات التي خص بها الاتحاد الأوروبي منطقة الساحل الأفريقي في محاولة منه لتدبير الأزمة أمام جملة التدخلات وعديد الفواعل الخارجية وتعقد إشكالية إعادة الاستقرار الأمني في المنطقة.**

يندرج تحت هذه الإشكالية سؤالان فرعيان:

1_ ما هي خلفية التدخل الأوروبي في منطقة الساحل الأفريقي، سيما في ظل تعدد ترتيباته سياسيته الجوارية لاستغلال ثروات المنطقة ومزاياها؟

2_ ما هو حجم التوافق بين متطلبات تحقيق هذه السياسة وبين خصوصية المنطقة وتعدد المفارقات التي ضاعفت من حجم التهديدات واستعصاء إيجاد الحلول الأمنية؟

تفترض الإجابة على هذه الأسئلة البحث في عدد من المحاور التي نتناول فيها البعد الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي في المنطقة بالنظر إلى أهميتها، وخصوصياتها من جانب، ومدى القدرة على تطبيق سياسة الجوار بآلياتها ومعاييرها على شعوب تشابكت وتعقدت فيها المخاطر والأخطار على الأمن، بما يعقد مسألة إيجاد حلول للأزمة فيها من جانب آخر.

المحور الأولى: الأهمية الجيو-إستراتيجية لمنطقة الساحل الأفريقي

تكتسي منطقة الساحل الإفريقي أهمية قصوى في العلاقات الدولية ولدى صناع القرار في المجتمع الدول، حيث أصبح لهذا الإقليم خصوصية شديدة، كونه يجمع بين متناقضين اثنين في آن واحد، ففي الأرض تظهر التباينات العرقية، والقبلية والدينية، بالإضافة إلى التخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي يُميز مجتمعات هذه المنطقة، وتحت الأرض يتربع هذا الإقليم على احتياطات هائلة من الموارد الحيوية، ما جعله محطة للأنظار ولتنافس العديد من القوى الكبرى والصاعدة على حد سواء، خاصة مع تزايد الصراعات في المنطقة وظهور العديد من التهديدات الأمنية الصلبة واللينة. وقد ساهم الوضع في المنطقة وقابلية انتشار هذه التهديدات إلى المناطق المجاورة للإقليم في فتح المجال للتدخلات والمقتربات الدولية لإيجاد حلول محتملة للوضع في المنطقة.

أولا/ لمحة عامة على منطقة الساحل الإفريقي

جغرافيا يمكن تحديد منطقة الساحل الإفريقي في المجال الممتد من البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا، ويشمل بالتالي كل من تشاد، والنيجر، ومالي، وموريتانيا والسنغال، وكثيرا ما تضاف لها نيجيريا وبوركينافاسو[1]. وتعد منطقة الساحل الإفريقي إحدى ابرز الفضاءات الجيو-سياسية التي جذبت اهتمام الدوائر السياسية والبحثية بعد أن كانت منطقة هامشية ومعزولة زمن الحرب الباردة، فنظرا للاهتمام الدولي الجديد بها والتحول في مصالح الأطراف والقوى الخارجية في المنطقة، وبفعل المستجدات التي أفرزتها العولمة وتعددية المخاطر، تحولت المنطقة إلى بؤرة للتهديدات الأمنية الجديدة فيها والمتجددة خاصة مع ما يميزها من خصائص ومنها[2]:

1- أنها إقليم يستلهم وظيفته الجيو- سياسية من هشاشة ومسامية الحدود بين دوله، وكذا ضبابيتها في تحديد ماهية الفواعل، وإمكاناتهم وطبيعة التفاعلات فيها، سيما مع اتساع

الرقعة الجغرافية مقابل ضعف في الكثافة السكانية التي لا تتجاوز شخصا أو اثنين في الكيلومتر المربع الواحد، وأين يتمركز السكان جنوبا في حين تمثل الصحراء الكبرى معظم موريتانيا، ومالي وتشاد.

2- تقدم المنطقة –من منظور جيو- سياسي- أفضل البدائل والخيارات للفاعلين الدوليين، فهي لم تعد الصحراء القاحلة بعد الاكتشافات الضخمة لمخزون الأرض فيها، ولكنها أضحت من أغنى المناطق بالموارد الطاقوية كالبترول والغاز واليورانيوم وغيرها، ومن ثمة صارت مسرحا جديدا للتنافس الاستراتيجي السياسي والاقتصادي.

3- تشير المعطيات إلى أن منطقة الساحل والصحراء وبحكم ما تتمتع به من خصوصية تحولت إلى فضاء استراتيجي ومنطقة عبور مثالية لمختلف أشكال التجارة المحظورة بالنظر لصعوبة الرقابة عليها، والتحكم فيها، من الاتجار بالبشر إلى تجارة المخدرات والسلاح[3] وغيرها من أشكال الجريمة المنظمة والعابرة للحدود.

ثانيا/ طبيعة التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي

كثيرا ما تُثير مسألة الصراع في الساحل الإفريقي العديد من التساؤلات حول ماهية الفواعل فيه وأدوارهم، وما إذا كان الصراع دولي، أو صراع بين الجماعات والاثنيات المختلفة، أم أنه صراع عرقي يعتمد سياسة البقاء للأقوى؟ ويُجمع اغلب الدارسين والأكاديميين أن الصراع في الساحل هو صراع تعددت فيه الفواعل والأسباب وتشابكت بطريقة تعقدت فيها المتغيرات بين الدول الإقليمية، والجماعات الإثنية المختلفة والجماعات الإرهابية والإجرامية، بالإضافة إلى دور الأطراف الخارجية على اختلاف قدراتها وتأثيرها. وبالنظر إلى خصوصيات الدول في منطقة الساحل، أصبح من الصعب تحديد ووصف طبيعة ونمط التفاعل فيها، وهي الخصوصيات التي صُنفت على أساسها تلك الدول بأنها فاشلة ومنهارة امنيا وتعاني ضعفا شديدا في مختلف هياكلها ومؤسساتها. كما أن اقتصادياتها هشة وتعاني من التبعية المفرطة للشركات الأجنبية، وهي غير قادرة على إدارة وحل مشاكلها الداخلية والتحكم فيها، مما تسبب في الانفلات الأمني بانتشار مختلف التهديدات على الأمن، كالإرهاب، والجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية وغيرها من المخاطر على الأمن المجتمعي للإقليم ودوله.

إن ما تعانيه دول منطقة الساحل الإفريقي يعكس صور ومستويات التهديدات على الأمن بأبعاده المختلفة والمتشابكة بمتغيراتها –كما ذكرنا- والممتدة من مستوى الفرد إلى مستوى الجماعات صعودا نحو الدولة، حيث شهدت المنطقة انهيارا غير مسبوق للوضع الأمني، خاصة مع التصاعد والتصعيد في حدة ونوعية التهديدات بالنظر إلى ما تعانيه من تباينات

اثنية ومناطقية عززت من الاختلافات والفروقات الاجتماعية والبنيوية وزادت من تأزم الأوضاع السياسية. ونذكر من أهم تلك التهديدات ما يأتي:

- **التهديدات الإرهابية:** على غرار عوامل الضعف التي تتسم بها منطقة الساحل الإفريقي والتي صُنفت من خلالها غالبية الدول فيها على أنها فاشلة، تضاعف حجم الجماعات والعمليات الإرهابية، وهي التهديدات التي دفعت بالمنطقة لتصبح جزءا من قوس الأزمات الذي كان يمتد سابقا من أفغانستان إلى إيران، لينتقل إلى منطقة الساحل الإفريقي ويُحولها إلى فناء خلفي للجماعات الإرهابية، كتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والذي تعود أصوله إلى الجماعات الملقبة بجماعة الدعوة والقتال الجزائرية، وانتشر أعضاؤه في الصحراء والساحل منذ صيف 2003[4]. كذلك جماعة بوكو حرام التي تُمثل أكبر تهديد لدول المنطقة كنيجيريا والكاميرون، و"جماعة نصرة الإسلام" المنتشرة في كل الصحراء الإفريقية وتضم أكثر من 2200 عضو من أكثر من خمسة عشرة جنسية[5]. وتشكل الحركات الإرهابية في افريقيا ما يقارب 64 حركة[6] متطرفة في تنشط بطرق ووسائل متعددة تزيد من التعقيد على خريطة التهديدات الأمنية في القارة ،وتمثل تهديدا للأمن الدولي.

- **الجريمة المنظمة وتجارة السلاح والمخدرات:** تعتبر إفريقيا عموما ومنطقة الساحل على وجه الخصوص مرتعاً لانتشار الأسلحة وتجارة المخدرات، بفعل الصراعات والحروب التي شهدتها المنطقة. وقد أدى انتشار السلاح الليبي بعد انهيار نظام القدافي إلى تغذية مناطق الصراع والتوتر وتأزم الوضع، حيث بدأت عمليات التهريب وتشكلت معها شبكات معقدة للاتجار في كل أنواع الأسلحة ومكوناتها[7]، وذلك برعاية من بعض عشائر وقبائل ليبيا، وكذا بعض المرتزقة والتنظيمات الارهايبة التي توظف مختصون وعارفون لمسالك الصحاري وبتضاريسها، وهو ما يسهل عملية نقل تلك الأسلحة لبؤر صراع عديدة في مالي، ونيجيريا، والسودان، وأفريقيا الوسطى وتونس، والجزائر وغيرها من دول الجوار.

تضاعفت أخطار الجريمة المنظمة مع تحول شبكات التهريب إلى بنى مؤسسية كبيرة ذات قدرة على التحكم والتخطيط، وسهولة في العمل تجاوزت قدرات الدول وحدودها، لتشكل شبكات عنكبوتية دولية للجريمة المنظمة العابرة للقارات. وتشهد دول الساحل الإفريقي تنامي ظاهرة التجارة غير المشروعة، ومنها تجارة المخدرات، خصوصاً بعد تحوّل المنطقة إلى

مكان عبورٍ للمخدرات الصلبة، كالهيروين والكوكايين والكراك، من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا عبر إفريقيا الغربية ثم الساحل الإفريقي، وعبر المغرب العربي.

- **الهجرة غير الشرعية:** تعرف افريقيا وكالعديد من المناطق ارتفاعا ملحوظا لعدد المهاجرين منها إلى أوروبا، وذلك للأسباب نفسها التي تناولناها سابقا، بالإضافة إلى طبيعة الأنظمة السياسية فيها وإسهامها في تردي الظروف الأمنية والاقتصادية، والاجتماعية التي تشجع على الهجرة. وبلغ عدد المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة الذين يتخذون مناطق مختلفة للعبور إلى أوروبا في جويلية 2016 (مثل معبر غورغور أعلى المغرب، أو عبر البحر المتوسط انطلاقاً من ليبيا والجزائر، مروا عبر ليبيا إلى إيطاليا) 23522 مهاجرا، ووصل أكثر من 50 ألف مهاجر إلى الساحل الإيطالي منذ بداية عام 2017، بينما غرق أكثر من 1400 مهاجر، ومن بين 181.000 مهاجر دخلوا إيطاليا عام 2016، وصل نحو 90 في المائة منهم عبر ليبيا. وأظهرت بيانات المنظمة الدولية للهجرة أن 358403 من المهاجرين واللاجئين دخلوا أوروبا عبر البحر، وحتى 21 ديسمبر 2016 وصل معظمهم عبر اليونان وإيطاليا[8].

تؤكد هذه الأرقام مدى خطورة ظاهرة الهجرة على الأمن أوروبا، لكنها توضح ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الأسباب الدافعة لمغادرة الأشخاص لأوطانهم، وفقدانهم للمعايير والأسس التي تُبقي على حياتهم في ظل تراجع دور ووظيفة دولهم الأصلية في تحقيق أمنهم واستقراره. وهي ذات الأسباب التي تشجع على اللجوء إلى السبل التي تمكنهم من ضمان حياة أفضل عبر استغلال التوترات في افريقيا عامة والساحل الأفريقي خاصة، والانخراط في الشبكات الإجرامية والحركات الإرهابية.

- **التهديدات الجديدة على الأمن:** كان للتغير الذي شهده حقل العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة بسبب التحول في مستوى الفكر والأطر النظرية للدراسات الأمنية، أثره في بحث طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة، والتي انتقلت من الطابع العسكري واستخدام القوة الصلبة إلى أشكال اختلفت محدداتها وتحليلاتها تبعا لمواقف الدول الضيقة وحسب تصور وإستراتيجيات القوى الكبرى. فقد تجاوز التهديد سيادة الدولة وقدراتها، وأصبح تهديدا ضد الفرد والمجموعة على مستوى أوسع في إطار ما يعرف بالأمن العالمي الذي أصبح مسؤولية المجتمع الدولي بأكمله ولا يمكن لأي طرف التعامل مع المشاكل فيه بصفة مفردة. وهي المشاكل التي تنوعت في مصادرها وأسبابها وكيفية التعامل معها، فلا يمكن تحديد وضبط كل أشكال العنف ووصف أسباب التهديد

بصفة مؤكدة خاصة وقد تحولت الدول القومية نفسها إلى مصدر من مصادر التهديد على مواطنيها وهو ما تُؤكده **مقاربة الدولة الضعيفة**[9].

أدت التغيرات التي طرأت على النظام الدولي إلى تفكك العديد من الدول وتفاقم إشكالية الحديث عن مستقبل الدولة القومية وعلاقاتها بقضايا الأمن الإنساني والعالمي. ويرى العديد من الدارسين أن مقاربة الدولة الضعيفة هي تأكيد على أهمية دور الدول الكبرى وضرورة استقرار النظام الدولي، خاصة وأن غالبية النزاعات التي تعرفها منطقة الساحل الأفريقي كانت بفعل ظهور الدول الضعيفة والعاجزة حسب تصورهم. وتُعَرف الدولة الفاشلة على أنها "تلك التي تفقد السيطرة على وسائل العنف الخارج عن الإطار القانوني، ومن ثمة تكون عاجزة عن تحقيق السلام والاستقرار لشعوبها وفرض السيطرة على أراضيها فلا تستطيع ضمان النمو الاقتصادي أو أي توزيع عادل للسلع الاجتماعية. وغالبا ما تتميز السلطة فيها بانعدام المساواة الاقتصادية وزيادة حدة المنافسة على الموارد الأولية"[10]. ويرى "**روبرت روبنزغ**" مدير "برنامج الصراع بين الدول" في الأمم المتحدة أن الدولة القومية فشلت لأنها لم تعد قادرة على توصيل أهم السلع السياسية والايجابية لشعوبها، وهي سلع الأمن والتعليم والصحة والفرص الاقتصادية، والرقابة البيئية، وإطار قانوني للنظام العام ونظام قضائي لإدارتها[11]. وهو حال غالبية الدول في منطقة الساحل الأفريقي التي تعاني تدهورا اقتصاديا مركبا وتراجعا في مستوى التنمية وضمان التوزيع العادل للثروة، وهو مؤشر مؤسس لوضعية الفشل. فالبيئة الداخلية لهذه الدول وعجزها عن تطبيق القانون وعدم شرعية أنظمتها أدى إلى حدوث انكشاف أمني لها وفتح المجال لكل الظواهر المهددة للأمن ومنها التدخلات الخارجية. وهي التدخلات التي وإن كانت في ظاهرها محاولات ومساعي سلمية لإعادة الاستقرار في منطقة الساحل الأفريقي، إلاّ أنها ساهمت في تأزم الوضع أكثر وهذا بالنظر إلى طبيعة المنطقة وخصوصياتها (الوضع في ليبيا اليوم).

المحور الثاني: استراتيجيات الاتحاد الأوروبي لصنع الاستقرار في منطقة الساحل الأفريقي

إن الحديث عن وجود أبعاد إستراتيجية وسياسات بأهداف غير معلنة تتماشى ومستجدات الوضع في النظام الدولي وما تبعها من تحولات على مستوى المفاهيم والآليات، دفع بالاتحاد الأوروبي وكفاعل في العلاقات الدولية إلى تبني مفهوم وصيغ الأمن الإنساني بكل محتوياته كأداة لأجندته السياسة والأمنية في المرحلة الراهنة. وهي السياسة التي سعى من خلالها إلى نشر ثقافة مغايرة لثقافة الهيمنة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول، والعمل على تحقيق

وصـــناعة الاســـتقرار في مناطق الأزمات والتوتر. الأمر الذي تطلب تحمل المزيد من المسؤولية لضـمان الاسـتقرار والأمن من خلال ما عرف بالمسـؤولية الإنسـانية[12]. وأشـارت وثيقة الاتحاد الأوروبي إلى أن الأمن الإنساني هو مسؤولية تاريخية مشتركة تقع على كاهل الاتحاد في إطار الحفاظ على الأمن الجماعي وعليه تحملها[13] كقوة دولية كبيرة، وبمبرر أخلاقي لدعم سياسة القوة المعيارية التي عرف بها أو التي يصف نفسه بها.

فما هي أسس ومبادئ هذه القوة؟ وإذا كان الاتحاد الأوروبي هو فعلا قوة معيارية فهل يتناسـب ذلك وحقيقة الأوضـاع والأزمة التي تعيشـها شـعوب منطقة السـاحل الأفريقي وما تحتويه من مخاطر وتهديدات وبني مجتمعية متباينة وهشـة؟ وهل بإمكان الفرد في مجتمعات تفتقر إلى متطلبات الحقوق الإنسانية أن يتبنى معايير وسياسات لا تعبر عن انتماءه وتمايزه واختلافاته كأفريقي؟

هذا ما سـنتناوله في هذا المحور من خلال وصـف الاتحاد الأوروبي كقوة معيارية ولجوءه إلى توظيف القيم كفاعل في العلاقات الدولية أولا، ثم تحليل إشـكالية الموازنة بين الخصوصيات المحلية لمنطقة الساحل والأهداف الأوروبية وعلاقتها بالاستقرار في المنطقة ثانيا.

أولاً/ سياسة الجوار الأوروبية وتوظيفها في دول جنوب الصحراء والساحل:

"**بناء الأمن في جوارنا**" هو المبدأ الأسـاسـي لسـياسـة الاتحاد الأوروبي الخارجية، وهو الهدف الذي ارتبط بمعادلة بناء الأمن في الجوار الأوروبي مقابل الاستقرار الداخلي، معادلة حاول من خلالها الاتحاد بناء مشروع للسلام في الجوار وجوار الجوار كمشروع طموح نتج عنه نشـر المفوضـية الأوروبية لوثيقة رسـمية في مارس 2003 بعنوان "**أوروبا الموسـعة والجوار**" في إطار جديد للعلاقات، والتي سميت فيما بعد بـــــــ "**سياسة الجوار الأوروبية الجديدة**" التي نقلت الحدود الخارجية للاتحاد إلى الشـرق والجنوب ودعمت الفكرة القائلة بـ "**أوروبا قوة معيارية**". وهي الفكرة التي أثارت عديد النقاشات والحوارات.

كثر في السنوات الأخيرة الحديث عن أوروبا كقوة معيارية وبوسائل وآليات سلمية وغير عسكرية لكن هذه النظرة عن أوروبا كقوة لينة رفضها الواقعيون ومنهم "**هادلي بال**" (BULL Hadley) الذي قال باستحالة أن تكون أوروبا قوة دون اعتمادها على القوة العسكرية، وهذا على أساس أن القوة المعيارية لن تستطيع أبدا أن تكون شرعية إن لم تضطلع بالتهديد العسكري، ولأن غياب القوة العسكرية والتنازل عنها سيؤدي بالتأكيد إلى الإخلال بالتوازن بين الطموحات القوية

والإمكانات الفعلية الضعيفة[14]. وتعود فكرة القوة المعيارية إلى أفكار "**إدوار كار**" (CARR Edwar) في 1939 حين ميز بين القوة الاقتصادية والقوة العسكرية وقوة الرأي. وهي نفس الأفكار التي قال بها "**جون غالتغ**" سنة1977 حين اعتبر القوة هي قوة الإيديولوجية والأفكار، وأين تؤثر قوة فكرة المرسل في أفكار المتلقي من خلال التبادل الثقافي[15]. كما ميز "**غالتغ**" بين قنوات القوة الإيديولوجية (قوة مكافأة أو قوة عقوبة) وبين مصادر القوة وبنيتها(قوة الفكرة). وبعد مرور عشر سنوات على أفكار "**دوشان**"، انتقد "**بال**" (BULL) فكرة أن تكون أوروبا القوة المدنية السلمية. فالمجموعة الأوروبية وفق تصوره لم تكن بالفاعل في العلاقات الدولية وعليه يجب أن تتحول إلى البحث عن تحقيق دفاع وأمن مستقلين وذاتيين وبقدرات خاصة[16]. وانبثق مفهوم القوة المعيارية من النقاش حول قوة الفكرة والرأي وعلاقة مصالح الفواعل بهذه الفكرة وبنائها فالمصالح يتم تشكيلها عن طريق الأفكار التي هي في النهاية ذات طابع مادي[17]، فدون الأفكار لن تكون هناك مصالح ودون مصالح لن تكون هناك أوضاع مادية ودون الأخيرة لن يكون هناك واقع على الإطلاق[18]. وهو الواقع الذي أرادته أوروبا في خدمة مصالحها وأهدافها في منطقة الساحل الأفريقي والصحراء.

تنتهج سياسة الجوار الأوروبية منحا ثنائيا تمهيديا من خلال دعم العلاقات الثنائية، وعن طريق خطط عمل تنفيذية خاصة يتم التوصل إليها تفاوضياً مع كل دولة على حدى، بهدف تطوير علاقات الاتحاد الأوروبي بـــدول الجوار، لهذا ارتكز الشق الأمني لسياسة الجوار الأوروبية على مناقشة التهديدات الأمنية سواء من ناحية التأثيرات البيئية لانتشار الأسلحة النووية أو الهجرة غير الشرعية أو التهريب والجريمة المنظمة والإرهاب، إضافة إلى التأكيد على ضرورة انخراط الاتحاد الأوروبي بشكل اكبر في منع الأزمات وتدبيرها، وخاصة بعد الأعداد الهائلة للمهاجرين واللاجئين التي عبرت حدود الاتحاد الأوروبي طلباً لمستقبل أكثر أمناً. بالإضافة إلى أزمة الطاقة التي يعاني منها الاتحاد وحاجته للعمل مع جيرانه على تحقيق أمنه الطاقوي عبر سياسة الجوار الموجهة إلى دول جنوب الصحراء وشمال إفريقيا وسعيه لتلقين معاييره وقيمه في تحقيق الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وحكم القانون والانفتاح الاقتصادي والتنموي، وتصدير التجربة الأوروبية الايجابية- حسب الأوروبيين-عن طريق أدوات "**القوة الناعمة**" (**Soft Power**).

رغم مختلف آليات السياسية الأوروبية، غير أن أهم نقطة ركزت عليها سياسة الجوار هي "**الدفع نحو الخارج**"، خاصة وأن التهديدات الكبيرة في الاتحاد الأوروبي كانت داخلية كالهجرة غير الشرعية، ومنه حاول تسويق سياسته الداخلية إلى الخارج، من منطلق أن هذه التهديدات هي خارجية ومن تصدير دول الجوار[19]. لكن تطبيق تلك السياسة بآلياتها مرهون بمدى قبول

الأفارقة والجماعات في دول المنطقة لأفكار غربية دخيلة على تصوراتهم، ويبقى نجاح القيم الأوروبية وانتشارها غير كاف لقبولها دون شرطي الثقة والشرعية اللذين يساعدان على تغيير وتقدير القيم الموجودة في وقت الأزمات بما يسهل التوجه نحو الخيارات الأفضل. وهو ما تُعرفه البنائية بنافدة الفرص (Window of opportunity) التي تُمكن من بحث وتفهم الوضعيات التي تُختبر فيها القيم المحددة سلفا، والتي قد تضعف في محيط الأزمة وتتحول ليتحول معها الوضع السابق. شرط آخر لنجاح انتشار القيم والمعايير هو إتقان التلقين الاجتماعي (Socialization)، فحتى لو لم يكن هذا المسار ضروريا لاستمرار الإتحاد وبنائه فإنه يبقى بالنسبة للبنائية مهما في توسيع قيمه، وذلك عبر تشفيرها (codification) واستعمالها على المدى الطويل في فهم التلقين الاجتماعي الدولي (International Socialization) كعنصر أساسي لتأكيد القيم المشتركة[20].

ثانياً/ الامتداد التاريخي لعلاقات الاتحاد الأوروبي بدول شمال إفريقيا والساحل:

يدفعنا بحث تطبيق سياسة الاتحاد الأوروبي الجوارية في منطقة الساحل الأفريقي إلى بحث تاريخ العلاقات الأوروبية الأفريقية، لأن ذلك ضروري لفحص مدى تأثُر هذه العلاقات بالسياسات التي تناولها الاتحاد الأوروبي في إطار بحثه عن ضمان أمنه وتحديد أولوياته في وصف كل علاقة، وعبر مراحل مختلفة بصيغ تمايزت بين التعاون والشراكة أو الجوار. وهي صيغ كانت في الواقع نتيجة لطبيعة الأوضاع السياسية والاقتصادية، والاجتماعية والعسكرية داخل البيت الأوروبي، والتي فرضت على كل شكل أو نموذج علائقي خصوصيات معينة.

إن امتداد العلاقات الأوروبية بأفريقيا بصفة عامة ودول الساحل الإفريقي بصفة خاصة وإن كان قديما فلقد ميزته الحقبة الاستعمارية في القرن التاسع عشر، والتي احتلت فيها دول أوروبية عديد الدول الأفريقية، لتجد الأخيرة نفسها وبعد الاستقلال في حالة من التبعية والاستغلال لثرواتها المتنوعة. وكان هذا من خلال آليات أرادتها أوروبا لتحقيق مصالحها وقاعدة للتعامل مع مستجدات الوضع في المنطقة بدءاً بالتعاون، مرورا بالشراكة ووصولا إلى سياسة الجوار ومميزاتها. ومن التعاون إلى الشراكة يبقى دور الاتحاد الأوروبي مرتبطا بضمان تحقيق أهدافه ومصالحه في المنطقة والإبقاء على الاستقرار فيها باعتباره امتداد لاستقرار أوروبا، وأن أي خلل في إقامة الاستقرار في دول الساحل الأفريقي باعتبارها البعد الاستراتيجي للأمن الأوروبي هو اختلال للتوازن والاستقرار في أوروبا.

مع تعدد مســـاعي الإتحاد الأوروبي لإنجاح عملية نقل قيمه وتلقينها ومع توفر الآليات والإســتراتيجيات التي من شــأنها تســهيل العملية، إلاَ أنه لا يمكن إهمال فكرة أن أية محاولة

للإصـلاح –وإن كانت مرنة وسـلمية– فقد تنطوي على احتمال الفشـل. وقد يكون ذلك سـببا مباشرا في إحداث الفوضى وعدم الاستقرار خاصة عندما لا ينسجم حجم الإصلاح مع وتيرة إحداثه وطريقة تقديمه للآخر، فيؤدي بالضرورة إلى نتائج عكسية. وأحسن مثال على ذلك ما حدث في بعض البلدان العربية التي أدت فيها الرغبة الملحة للتحول الديمقراطي إلى إغفال قوة وتأثير عامل المفاجأة في إحداث التحول. وحتى ولو كان التحول سـريعا بفعل رغبة الأفراد في حدوثه، فإن تعلم هذه المبادئ بالطريقة الصـحيحة في مجتمع ما قد يتطلب وقتا طويلا وأشـخاص قادرين على قيادة التحول، وقد يكون ثمن ذلك باهظا، وهو ما حدث في مصـر وليبيا والعراق وسـوريا وقد يحدث في دول السـاحل التي تعاني عجزا في تحقيق الانسجام بين الأقليات فيها.

مع تأزم الوضع في منطقة الساحل الأفريقي زاد اهتمام الاتحاد الأوروبي بمسألة استرجاع نفوذه في مستعمراته السابقة معتمدا في تحركه هذا على امتداد التحولات السياسية والأمنية في المنطقة. وقد أدركت فرنسا كأكبر مستفيد من السياسة الأوروبية مدى أهمية تواجدها في المنطقة، وهذا يكشف بالدرجة الأولى مدى إدراكها لمركزية الساحل الإفريقي كمسرح لمجابهات وصراعات متعددة. فقد تحول هذا الجزء من العالم إلى منطقة رمادية ضبابية، ومجال مواجهة لمختلف القوى الفاعلة في الساحة الدولية، وهو ما استغله الاتحاد الأوروبي وعبر مجموعة من المحددات لتنفيذه سياسته الجوارية تجاه دول الساحل الإفريقي وكذا شمال إفريقيا ومن بين هذه المحددات ما يلي[21]:

– **المحدد التاريخي:** يُعتبر هذا المحدد من أهم المنطلقات الفكرية التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي قصد بلورة السياسة الموجهة إلى الساحل الإفريقي، فمن الناحية التاريخية والحضارية تعد إفريقيا قارة جماعية ومتنوعة من حيث المواريث الثقافية، وتعتبر منطقة الساحل بصورة خاصة الفناء الخلفي لدول الاتحاد الأوروبي.

– **المحدد الجيو– استراتيجي:** مثل امتداد منطقة الساحل الكبير من غرب إفريقيا إلى شرقها همزة وصل بين أوروبا ودول المغرب العربي، لهذا يعتبر الساحل الإفريقي فضاء جيو–سياسي لا يمكن التخلي عنه. كما تعد منطقة الساحل الإفريقي رقعة جغرافية بالغة الحساسية لإقامة القواعد العسكرية، وهو ما يقوم به الاتحاد الأوروبي قصد إعطاء المنطقة بعداً عالمياً للسيطرة على مناطق النفوذ الاستراتيجي، وضمان تحقيق الأمن الطاقوي للاتحاد عموما ولفرنسا على وجه الخصوص.

– **المحدد الأمني:** اعتمد الاتحاد الأوروبي في بلورته للإستراتيجية المتعلقة بالساحل الإفريقي على المحدد الأمني على اعتبار أن الساحل الإفريقي يشكل منطقة حاضنة لمجموعة من التهديدات الداخلية والخارجية، وهي تمتاز حسبه بالتعقيد والتداخل، مبيناً في ذلك أن التقارير الأوروبية حول التهديدات الأمنية الجديدة لم تتبلور بصورة بارزة إلاّ بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001، وأن أهم التهديدات التي يواجهها هذا الأخير هي الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.[22]

– **المحدد التنافسي:** في إطار التنافس بين القوى الكبرى على التمركز في منطقة الساحل الإفريقي يُسارع الاتحاد الأوروبي إلى اعادة بناء مواقعه الإستراتيجية لضمان تحقيق أهدافه وحماية مصالحه في المنطقة، وكذا مواجهة كبرى الشركات الدولية والتصدي لها سيما الأمريكية منها[23].

من خلال بحث هذه المحددات يمكن القول أن مساعي الاتحاد الأوروبي للحفاظ على مكانته في الساحل الأفريقي عبر مختلف التدخلات، هي رغبة واضحة وملحة للإبقاء على مصالح أعضاءه وأهمهم فرنسا التي تستغل الانفلات الأمني لرسم خارطة طريق لإنجاح سياستها في بسط النفوذ، وإن لم تنج سياسة القوة المعيارية ستكون القوة الصلبة هي الوسيلة لذلك.

المحور الثالث: الآليات المتبعة في تنفيذ السياسة الجوارية في دول الساحل الإفريقي

يتطلب نجاح دور الاتحاد الأوروبي في ترسيخ الاستقرار في دول الساحل الأفريقي التحول من السعي إلى معالجة شاملة لمصادر عدم الاستقرار إلى العمل على القضاء على أسبابه: كمظاهر الفقر، وعدم المساواة، والشعور بالظلم والفساد، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الضعيفة، ونقص في الفرص، لا سيما بالنسبة للشباب الذي يُعتبر أهم صانع للاستقرار، مما يزيد من قابلية تعرضه للتطرف والعنف والوقوع في شبكات الإرهاب والجريمة المنظمة. وبما أن دول الساحل والصحراء الأفريقية تُمثل بالنسبة للاتحاد الأوروبي البعد الاستراتيجي لأمنه– كما ذكرنا– فان سياسته الجوارية تعتمد على مراجعته لمقاربات متخصصة وخاصة بالتعاون في المسائل الأمنية التي تستهدف الحد من النزاعات عبر الإنذار المبكر فضلاً على التدابير الوقائية الأولية وتعزيز قدرة الشركاء الأفارقة على التكيف مع الضغوطات الخارجية ومواجهتها والتمكن من القيام بالخيارات السياسية الأفضل. وتتمثل أهم تلك التدابير في[24]:

1_ الرشادة والديمقراطية وحكم القانون وحقوق الإنسان:

أكد الاتحاد الأوروبي أن عليه المحافظة على القيم العالمية وتعزيزها من خلال السياسة الأوروبية للجوار، وأن الطرق المستخدمة حالياً يعتبرها البعض غير فاعلة، ويراها آخرون عقبات أمام الشراكة العادلة، عبر دعم نماذج الإصلاحات المتفق عليها بصورة متبادلة لدعم المجتمع المدني في دول الساحل الأفريقي. ويرى صناع القرار الأوروبيون أن ضمان حكم القانون والأنظمة القضائية المستقلة في دول الساحل والتي تتمتع بالكفاءة هو أولوية الاتحاد، وهي أساسية للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي[25] لإحلال الثقة في المؤسسات الدولة وتوفير اليقين القانوني. وتعتبر الإدارة العامة القابلة للمسائلة على المستويين المركزي والمحلى أساسية للحوكمة والديمقراطية والتنمية الاقتصادية، لذلك فان إصلاح الإدارة العامة من المسائل الضرورية في استقرار المنطقة، ويتضمن ذلك تعزيز المؤسسات الديمقراطية والمستقلة وتطوير الحكومة الالكترونية، وعدم تسيس الخدمة العامة، وتعزيز الشفافية والمسائلة. ويدعم الاتحاد الأوروبي أيضاً العمل على تحسين قدرة الشركاء على تطوير السياسة، وتقديم الخدمة وإدارة المالية العامة، ودعم عمل البرلمانات الوطنية، والعمل مع الحكومات الشريكة والمجتمع المدني والمواطنين على حماية حقوق الإنسان والمسائل المرتبط بالديمقراطية بما في ذلك لإجراءات الانتخابية، إضافة تعزيز شمولية حقوق الإنسان وعدم قابلية تجزئتها والدفاع عنها كأساس لرسم إستراتيجية الأمن والتنمية، وترسيخ اطر الديمقراطية في الأنظمة السياسية لدول المنطقة.

ولكن رغم بعض محاولات الاتحاد الأوروبي للانتقال بدول الساحل نحو الديمقراطية، إلاّ أن الوضع السياسي يعاني الكثير من النقائص على صعيد طبيعة أنظمة الحكم غير الشرعية.

2_ التنمية الاقتصادية وصناعة الاستقرار في الجوار:

يُعتبر الاتحاد الأوروبي كشريك في التنمية الاقتصادية والتحديث والاستثمار وتطوير خبرات العمل للشباب، وعلى هذا الأساس تكون مساهمته من خلال تثبيت الاستقرار في الجوار، وبناء الشركات وتعزيز الحوكمة الاقتصادية والاستقرار الضريبي، ودعم الإصلاحات الهيكلية من اجل تحسن القدرة التنافسية والنمو الشامل والتنمية الاقتصادية التي تعتبر من الأمور الأساسية لتطوير القدرة الاقتصادية لبلد معين على التكيف والتعافي[26]. خاصة وان الاتحاد الأوروبي يعتبر الاستقرار الاقتصادي في حدود الجوار الأفريقي من أهم أولوياته التي يعمل على تدعيمها من خلال مساعداته المالية التي توجه بالدرجة الأولى إلى بناء القدرات، وفرص التدريب للمساهمة في بناء جيل جديد من الأفارقة، إضافة إلى مسؤولية الإدارة الخاصة بدول الساحل وشمال إفريقيا في الإدارة الفاعلة والشاملة لاقتصاديات بلدانهم وتحقيق نتائج

اجتماعية مستدامة تعمل على تحديث الاقتصاد وتحفيز الابتكار واستحداث وظائف ودعم المهارات والتماسك الاقتصادي. كما يعمل الاتحاد الأوروبي وبجانب تعزيز الهياكل والبني الاقتصادية والاجتماعية على خلق فرص جديدة للعمل من اجل الجماعات المهشمة اجتماعياً في دول الساحل الإفريقي، وترقية إستراتيجيات الأخيرة في دعم ثقافة التعاون بين مختلف شعوب المنطقة، وتوسيع فرص التعليم للقضاء على الجهل والأمية وتقديم الخدمات الصحية . ورغم النمو المسجل خلال السنوات الأخيرة إلا أن مستويات استغلال دول الساحل مازالت ضعيفة، وتواجه عقبات كبرى كعدم الانسجام بين برامج التربية والتكوين وحاجيات سوق العمل، علاوة على ثقل الاقتصاد غير المهيكل والزراعة المعاشية الأسرية (الجيدي، ماي/ 2018)

3_ تحقيق التنمية المستدامة:

يهدف الاتحاد الأوروبي من خلال سياسة الجوار إلى العمل مع جيرانه على تحديث اقتصادياتهم وتحقيق نمو ذكي ومستدام عبر الخوض في حوار اقتصادي واستشاري حول السياسات المتبعة وحشد المساعدات المالية، وتعزيز بيئة أعمال أفضل، وذلك عن طريق إصلاحات تسمح بالقضاء على كل أسباب عدم الاستقرار. ومن أهم هذه الأسباب والتي تشكل في حد ذاتها أهدافا للتنمية ما يأتي(Think Thanks francais, 2019) :

- التقليل من حدة الفقر.
- ضمان التعليم الابتدائي للجميع.
- دعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المجتمعات الأفريقية.
- تقليص نسبة وفيات الأطفال.
- تحسين مستوى صحة الأمومة.
- محاربة انتشار فيروس الايدز، وكل الأمراض المعدية.
- ضمان بيئة مستدامة.
- ضمان تحقيق شراكة دولية للتنمية.

بجانب وصف هذه الأهداف أكدت لجنة الاتحاد الأوروبي في اجتماع لها في بروكسل في الثالث والعشرين من فيفري 2018 على تقديم ما يقارب ثمانية ملايير اورو لدعم مشاريع التنمية في المنطقة وتحسين مستويات المعيشة عبر التقليص من حدة الفقر، وتحسين الأمن الغذائي، والاستثمار في التنمية المستدامة، والعمل على القضاء على الأسباب العميقة لعدم الاستقرار، وخلق فرص للشباب من خلال تطوير البنى التحتية ودعم الاقتصاد

(https://eeas.europa.eu/csdp-missions-operations/eucap-sahel, .2018)

4_ التعاون الجواري في المجالين الطاقوي والتجاري:

عمل الاتحاد الأوروبي على دعم التعاون في مجال الطاقة مع دول الساحل ومنها موريتانيا مالي، والنيجر، والتشاد، وهو تدبير امني بالنسبة للاتحاد الذي يفتقر إلى مصادر الطاقة بأنواعها، اعتمده لضمان أمنه وضمان ما يُعرف بسيادة الطاقة كوسيلة للتنمية الاقتصادية المستدامة في إطار جديد من التعاون مع الشركاء المحتملين في الساحل الأفريقي بعد الاكتشافات الضخمة لمصادر الطاقة فيها، والتي تدعم مساعي الاتحاد وخاصة فرنسا على تعزيز حوار الطاقة مع تلك البلدان ودعم الطاقة المستدامة فيها. أما فيما يخص القطاع التجاري فتعمل سياسة الجوار الأوروبية على تفعيل النمو الاقتصادي وخلق فرص جديدة للعمل والدفع بعجلة التجارة وترقية المؤسسات المالية، والحد من الفقر في بلدان الساحل الأفريقي وذلك بزيادة التمويلات المخصصة للمساعدات التجارية والمقدرة بـــــ 2 مليار أورو سنويا[27]. ورغم هذه الأرقام والمساعي الأوروبية، إلاَ أن المفاوضات التجارية مع الدول الإفريقية تعاني صعوبات كبيرة، وذلك بسبب عدم تماشي هذه الاتفاقيات مع توجهات منظمة التجارة العالمية من جانب، وعدم مراعاتها الأولويات التنموية في إفريقيا ودول الساحل الإفريقي، وإبقاء السوق الإفريقية سوق استهلالية للمنتجات الأوروبية فقط من جانب آخر. وهو ما يؤكد فشل السياسة الأوروبية، خاصة وأن الاتحاد الأوروبي لا يعمل وفق سياسة مشتركة وإنما يتباحث ويعمل مع كل دولة وفقا لأهدافه لا مصالح تلك الدول، مما ساهم في استفحال الكثير من الأزمات والتوترات: كالأزمة في ليبيا وفي مالي، والتي تدخلت فيها فرنسا لانجاح مخططاتها دون مراعاة لتوجهات الاتحاد الأوروبي

خاتمة:

من خلال ما تقدم في هذه الورقة وبالنظر إلى كل البرامج الإصلاحية التي قدمها الاتحاد الأوروبي ضمن سياسته الجوارية، يمكن إجمال بعض النتائج التي تلخص مسار البحث في الموضوع:

- مهما بلغ حجم المكاسب التي تجنيها دول الساحل الأفريقي من سياسة الاتحاد الأوروبي الجوارية يظل تدخل الأخير في المنطقة جزءا من عملية إعادة هندسة المنطقة بأزماتها

ومشاكلها وفق ما يخدم ترتيباته لاستغلال ثروات المنطقة ومواردها التي جعلت منها مسرحا للتنافس ومخبرا لقياس قدرات الاتحاد الأوروبي وخاصة فرنسا في نشر قيمه وتدبير الأزمات في دول الساحل.

- تبقى مساعي الاتحاد الأوروبي لتوظيف سياسته في الساحل الأفريقي رهينة مدى التوافق بين متطلبات تحقيق هذه السياسة وبين خصوصية المنطقة وتعدد المفارقات التي ضاعفت من حجم التهديدات واستعصاء إيجاد الحلول الأمنية، إذ أنه لا بد من أخذ الوقت الكافي لتحليل الإبعاد الايجابية والسلبية لكل عرض ومشروع للشراكة قبل قبوله، وخاصة مع طبيعة ميكانيزمات هذه السياسة والتي تشكل في حد ذاتها نوعا من الضغوط والالتزامات والتدخل في الشؤون الداخلية إضافة إلى الصعوبات التي تواجهها اقتصاديات دول المنطقة.
- نجاح بعض البرامج والمشاريع التنموية الأوروبية لم ولن يسهم في إحداث الموازنة بين الجانب الاقتصـــادي والجانب الإنســـاني في العلاقات الأورو– أفريقية، لأنها معادلة افتراضـية: وسـياسـية وأمنية ليسـت بحجم الرهانات الإقليمية التي تعاني منها منطقة الساحل والصحراء الأفريقية، خاصة وأن حجم المنافسة على المنطقة في تزايد مستمر مع احتفاظ كل فاعل اقليمي بأجندته في التعامل مع حجم الأزمات التي تتعدى مشاكلها القدرة المنفردة للأطراف الفاعلة على التعامل مع مجتمعات تأصل فيها الفساد الســياســي وانتهاكات حقوق الإنســان، وقمع لحريات التعبير والديمقراطية في أنظمة شمولية عززتها الفروقات القبلية والاثنية.

- لا تزال الشراكة الأوروبية الأفريقية تعكس انفراد بعض الدول الأوروبية بالحركة والفعل على الساحة الإفريقية، كما هو الحال بالنسبة لفرنسا وعلاقتها الخصوصية بالقارة ، وهو ما زاد من تأزم الأوضــاع وضــعف المبادرات الأفريقية. ففرنســا مثلا والي تدعي حسن مقاصدها في مساعدة المنطقة على الخروج من مشاكلها، هي نفسها التي تبيعها الأعداد الكبيرة من الأسلحة، ودعم الجماعات الارهابية.

- طالما اعتبرت الدول الأوروبية نفســـها أَوْلى الأطراف الدولية الأخرى وأحقّها ارتباطاً بالقارة الإفريقية بحكم التاريخ والقرب الجغرافي، إلا أنّ التحوّل الذي يعرفه النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة، ومنافســـة الولايات المتحدة، وبعض القوى الأخرى كالصين، ستكون لصالح القارة نفسها في ظلّ هذه الظروف، إذ إنّ التنافس سيدفع

الأوروبيين لتحمّل مسـؤوليتهم التاريخية تجاه القارة، كما أنّ الرغبة في الحفاظ على مصالحهم ستجعلهم أكثر حرصاً على العمل المشترك مع الأفارقة لأجلها.

- من الضروري أن تعيد دول الساحل النظر في مصالحها بما يتماشى ومتطلبات الفرد فيها، والتعامل مع الطرف الأكثر دعما لها والذي يقدم ضمانات أكثر على صعيد تحسين الوضع الإفريقي في المجتمع الدولي، وتحقيّق المطالب الإفريقية المهّمة، وبخاصّة مسألة الاستثناء من عملية التحرير الكامل للتجارة، حتى تتأهل إفريقيا لهذا الوضع، وكذلك الإعفاء من الديون التي تكبّل الاقتصاديات الإفريقية.

- تقديم الاتحاد الأوروبي الحلول لتدبير الأزمات في المنطقة لا يفتأ يظل مجرد بدائل لجملة من الخيارات التي تفتقر إلى المصداقية والفعالية في التعاطي مع قضايا الهجرة، والفقر، والجريمة المنظمة، والاتجار بالسلاح والمخدرات، والبشر، وكلها سياسات لا يمكن الاعتماد عليها في تحسين ظروف المنطقة، لأن ذلك لا يخدم الفواعل والجماعات التي تستفيد من سوء الأوضاع لإعادة ترتيب مصالحها وتصميم أهدافها في استغلال ثروات المنطقة.

- يعتبر البعض أن مساهمة الاتحاد الأوروبي تقتصر على أدوات القوة الناعمة، لكن الواقع يؤكد اعتماد فرنسا على الأشكال غير المباشرة للقوة الصلبة في منطقة الساحل، خاصة وأن كل الأطراف الفاعلة في المنطقة تسعى لبناء تحالفات لدعم وضعها الاستراتيجي مع اشتداد التنافس على مصادر الطاقة وثروات المنطقة.

1"Sahel", www.http:/newworldencyclopedia.org, Retrieved 2-6-2019.

2 صيفي مشاور، "دور الجغرافيا السياسية في تكوين الدولة في منطقة الساحل الإفريقي"، **الحوار الفكري**، المجلد 11، العدد 12، ص–ص 210–230.

3 منصور لخضاري، **الساحل الإفريقي وبناء الأمن الوطني الجزائري**، إصدار مديرية الإعلام والاتصال والتوجيه، الجزائر المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 2012م.

4 التقرير الأوروبي حول التنمية لعام 2009، "التغلب على الهشاشة في افريقيا"، مركز رويرت شومان للدراسات المتقدمة المعهد الجامعي الأوروبي، سان دمينيكو دي فيسولي.

5 د. ك. "الإرهاب في الساحل الأفريقي ...من حرب منسية إلى تهديد دولي"، عن **وكالة الأناضول** ،على الموقع **https://aa.com/tr** بتاريخ 2018/03/30

6 قناة العالم الأخبارية، 10 جانفي 2018، على الموقع:(**https://www.alalamtv.net/news/3278841**)

7 شريف سيد كامل، **الجريمة المنظمة**، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 2001، ص 71.

8 محمد بشير جوب،"سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة ... اتجاهاتها وانعكاساتها على المهاجرين الأفارقة"، **مجلة قراءات أفريقية**، نوفمبر 2017، في الموقع: (**https://www.qiraatafrican.com/home/new/**)

9 صليحة كبابي، **التحولات الأمنية في الاتحاد الأوروبي وانعكاساتها على دول المغرب العربي**، المانيا، نور للنشر، 2017، ص70.

10BROOKS (Rosa Ehrenreich), "Failed States, or the State as Failure?", *Georgetown Law Faculty Publications and Other, Works.* Paper 1108, 2005, in (**http://scholarship.law.georgetown.edu/facpub/1108**).

11 صليحة كبابي، مرجع سبق ذكره، ص71.

12 خديجة عرفة محمد أمين، **الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي**، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، 2009، ص97.

13نفس المرجع ، ص 99.

14BULL (Hadley), "Civil Power Europe: a Contradiction in Terms?", in **Journal of Common Market Studies, United** States, vol 21(2),1982, p156**.**

15GULTUNG (Johan), **The European Community: A Superpower in the Making**, London, (Allen and Unwin Editions, 1973, p 33.

16 صليحة كبابي، مرجع سبق ذكره، ص154.

17الكسندر واندت، **النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية**، ترجمة د.عبد الله جبر صالح العتيبي، الرياض، جامعة الملك سعود، 2006 ص190.

18 نفس المرجع، ص204 .

19 Claire Rodier, « Externalisation du contrôle des flux migratoires : comment et avec qui l'Europe repousse ses frontières », Dans **Migrations Société** 2008/2 (N° 116), pages 105 à 122.

20 صليحة كبابي مرجع سبق ذكره، ص 159.

21 صدام مرير الجميلي ، **الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد**، لبنان، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2009، ص33.

22 هشام صاغور، **السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط**، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، 2010، ص 255

23 رواد غالب سليقة، **إدارة الأزمات الدولية في ظل نضام الأمن الجماعي**، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى لبنان، 2014 ص232.

24 المفوضية الأوروبية، " تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق: مراجعة السياسة الأوروبية للجوار، بروكسل، 18 تشرين الثاني 2015، على الموقع:
http://eeas.europa.eu/archives/docs/enp/documents/2015/151118_joint-communication_revie

26 تقرير المفوضية الأوروبية، مرجع سبق ذكره.

27نفس المرجع.